

اللفظ عند الاطلاق قوله لكن الاول اولى سلامته من القصور في الثاني وفيه ان القول
لائسب قوله فيما سياتي عند قول المصنف بان يقول هذا تمثيل كج ما سبق لاق المصنف لم يمتثل
فيه للنقض الاجمالي والمعارضة الصادرين من المعلقين صيرورته سايلا انما مثل للضعف
منه قوله ترتيب المنع جمع منع المعنى الاعم قوله في المحاكات اسم كتاب للرازي في الا
قوله ان النقص مقدم على المناقضة وجهه ان الدليل موصل قريب والمقدمة موصل
بعيد والاول مقدم فيصير المناقضة كما يقتضيه ضيق المصنف ووجهه ان المعلق مادام معلقا
فيقوم واختار كثير فيصير المناقضة كما يقتضيه ضيق المصنف ووجهه ان المعلق مادام معلقا
يكون التعليق مقه وليس للسائل هناك الامتالية وايضا متملوق للمناقضة جزءا ومتملوق
كله والجزء مقدم على الكل وايضا في تدعيم المناقضة ترتيبي من الاذي الى الاعلى قوله الطبع
اي طبع البيت وقانونه قوله في التنبهات لانزاله الحقا الحاصل في بعض الضروريات قوله
بالاصل اي الفالب وهو التليل قوله مسامحة اي مجازا من اطلاق الخاص واردة
العام ووقع هنا ما لا ينبغي فليحذر قوله الظه مقابله انه متعلق بقوله مانعا
لغزبه منه ثم انما يتكلف لتصحح ان يقال ان تمثيل صيرورية المعلق مانعا في الصورتين
انما يتضح بذكر المدعي ودليله والمنع والنقض والمعارضة فاوردها ولا على سبيل
التبعية قوله متعلق اي مرتبط به ارتباطا المثال بالمثل وليس المراد التعلق الخوي
بدليل قوله بعد الخ ولهم تقع ما يصح له وتلقه الخوي محذوف وهو خبر مبتدأ
محذوف اي تمثيل ما كان بان نقول او ما مرر مثل بان نقول قوله في صدر
الرسالة كانت الاولي حذوه لان اذا قلنا لم يقع كله في صدر الرسالة انما الواقي صدر
بعضه اللهم الا ان يروا بالصدر ما قابل العجز فيشمل الاثنا قوله في تمثيل ما سبق
المراد بالجمع الاكثر اذ ما سبق طلب الصحة وطلب التليل والمنع المحذور وسبب النقل والبرهان
بجاء قوله بكلام الزيج لم يقل ليس بحرف ولا صوت لانه ما ذكره بالخوي كاف
في غرضه من ترتيب الامور الالوية عليه فاحفظه ولا تقترط اقول فهو فاسد
تأمل قوله وهو ما لم يسبق علي وجود عدمه فسر الازي بذلك مع انه على الامر
يشغل العجوزي وغيره بخلاف الضيم فانه مختص بالعجوزي لانه حرام على هذا المعنى
اسبب كما هو مذهب اهل السنة في حال الخلاف قوله لانه اسم كتاب هو لا يمتثل
الاسفراحي ولعل مقابل اللف جعله اسما لبعض كتاب ترجم هذا البعض بالمعاصد
قوله فان طلب صحة النقل اي تصحيحه قوله بدليل انه استدلال الباء للوجهية
او متعلقة محذوف اي مستدل بدليل الخ والضمير للشان والفعل مبني للمجهول واللفظ
هو

وهوات الضمير راجع الى الله او جملة وكلمة الله موسي تكليما لاق المراد لفظا فربي
في حكم المفرد ذكر هنا عصام في شبه وان كان الله على خلافه والضمير لله والفعل
مبني للفاعل الذي هو الضمير الراجح الى الله قوله سند الكلام الخ وكما اسند اليه
في الشرع حقيقة فهو صفة له فهو قياس من الكل لاول حد فتكبره واعتراض
بان ثبوت الشرع موقوف على ثبوت الكلام فان ثباته بالشرع دور
واجيب بان ثبوت الشرع انما يتوقف على ثبوت الكلام اللفظي والمراد هنا
اللفظي قوله هذا بيان الخ اي فهو خير لمبتدأ محذوف تقديره اسناده او مبني
اسناده قوله فيه ان هذا التليل اي المتشابه وهو دليل ان الكلام اسند
اليه حقيقة وكل ما اسند اليه حقيقة فهو صفة وتخصيص هذا الاعتراض انما
منع او لضعف القياس وبلى هذا شار بقوله على تقدير تمامه يعني تقدير تمامه
من حيث صفه وحاصله ان الذي في مقدمة الدليل اسناد الكلام الخ
في دليل المقدمة اسناد التكليم والحوارات اسناد التكليم يستلزم اسناد الكلام
لما بين الكلام والتكليم من الملازمة ثم نقول ثانيا على هذا التقدير على المدعي لاق
المدعي ان الله من كلام موجود ازي والدليل لا يدل الا على كونه صفة
ثابتة له ولا يلزم من ثبوته له كونه وجوديا ازيا بدليل ثبوت القيم الذاتي
له تعالى مع انه عديم والوجود الذاتي مع انه امر اعتباري فثبت بهذا ان
الاعتراض على الضعفي من باب المنع وان الاعتراض الثاني من باب النقص
الاجمالي هذا هو المناسب لتقريراته ومن جعل تقدير الكبرى وكما اسند اليه
حقيقة فهو صفة الالهية وجودية والاعتراض الثاني يمنع الكبرى فهو معذل
عنا يناسب تقريراته قوله كما في القيم الذاتي والوجود الذاتي اي في مجرد ثبوتها
له تعالى وخصصها بالذكر لانها اللذان اختصت بهما الذات العلية واما
العرضيان فلصفاً بنا على ما ذهب اليه الرازي من انها ممكنة في نفسها
وقد وجه واجبة لغيرها لاقتضاء الذات اياتها والجمهور على خلافه كما هو معلق
في محله والقيم الذاتي هو عدم افتتاح الوجود لذاتي الموجود والقدم
العرضي ويسمي بالقدم الزماني عدم افتتاح الوجود لاذات الموجود بل
لغيره ويطلق الزماني ايضا على بعد العهد بوجود الحادث والوجود
الذاتي هو وجود الوجود لذات الموجود والعرضي وجوب الوجود